وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ١٣-٩-٢٠٢٠

الجريدة
محليات

تنظيم عودة 120 قاضياً ومستشاراً من مصر لبدء العام القضائي

32 ألف طعن متراكم في «التمييز» وتوجُّه لإنشاء دوائر

حسين العبدالله

كشفت مصادر مطلعة أن هناك تنسيقاً بين وزارة العدل والإدارة العامة للطيران المدني لتسهيل عودة 120 قاضياً ومستشاراً وعضو نيابة من مصر إلى الكويت لاستكمال أعمالهم في النيابة والمحاكم.

وقالت المصادر، لـ«الجريدة»، إن عودة هؤلاء المستشارين كانت وشيكة لولا قرار السلطات المعنية حظر رحلات الطيران من 32 دولة بينها مصر ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا، مؤكدة أنه لا يمكن بدء الموسم القضائي مطلع أكتوبر المقبل دون عودة باقي القضاة والمستشارين لضمان عمل جميع الدوائر القضائية.

إلى ذلك، ذكرت المصادر ذاتها أن محكمة 02

التمييز تنوي زيادة عدد الدوائر القضائية في الموسم الجديد، ومنها دوائر المدني والتجاري والإداري، لمعالجة مشكلة تراكم الطعون أمام «التمييز» إذ يزيد عددها على 32 ألفاً، مرجحة أن تضع الجمعية العمومية لقضاة المحكمة خططاً لمواجهة هذه المشكلة بزيادة الدوائر أو عقد دوائر لأكثر من يوم أو إنشاء دوائر مسائية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	١-٢	٤٥٢٥

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة الأسرة: قيد الدعاوى من دون مواعيد

أصدرت محكمة الأسرة تعميما يسمح بقيد الدعاوى ايداعها ودخول المحامين الى كل الأقسام دون الحاجة لمواعيد مسبقة اعتباراً من الاحد المقبل.
وصدر التعميم بناءً على توصيات لجنة تذليل العقبات المشتركة بين جمعية المحامين ووزارة العدل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	٣	٤٠٨٠

القبس
محليات

تتعلّق بندب موظفين وتعيينهم في وزارة المواصلات

«نزاهة» تشتبه في قرارات الحريص

خالد الحطاب

علمت **القبس** أن لجان التحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تشتبه في جرائم فساد تتعلّق بقرارات ندب موظفين وتعيينهم بوزارة المواصلات أصدرها وزير الدولة لشؤون الخدمات، وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، مبارك الحريص.

وكشفت مصادر مطلعة أن اللجان تحركت لجمع المعلومات بشأن تلك القرارات، وطلبت الاطلاع على المستندات والوثائق الخاصة بالتعيينات والندب، كما طلبت موافاتها بأي معلومات «في إطار دورها وما يشمله من تطبيق الضبطية القضائية على القرارات، وما يتعلّق بها من معلومات».

وتوقعت إحالة الأمر إلى الجهات القانونية المختصة، متى ما تم التأكد من توافر الشبهات المذكورة، وتوافر اختصاص الهيئة النوعي.

وكان الحريص قد أصدر في أواخر أغسطس الماضي 7 قرارات ندب لشغل وظائف إشرافية في قطاعات البريد والاتصالات والشؤون الإدارية وخدمات المشتركين وخدمة العملاء بوزارة المواصلات، مع منح المنتدبين بدل إشراف بصفة شهرية طوال مدة الندب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	١	١٦٨٩٠

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

منها 319 أحيلت إلى النيابة

995 تقرير «غسل أموال» إلى التحقيق

■ «المركزي»: أخطرنا «التحريات المالية» بـ«الصندوق الماليزي» منذ 2016

بلغت أعداد تقارير الاشتباه بغسل الأموال المحالة من وحدة التحريات المالية إلى الجهات المختصة 995 تقريراً، منها 319 تقريراً أحيلت إلى النيابة العامة.

وكشف بنك الكويت المركزي عن إخطارات تلقتها وحدة التحريات المالية من البنوك منذ عام 2016 بشأن التحويلات الخاصة بملف الصندوق الماليزي، مشدداً على توالي الإخطارات من البنك خلال الأعوام 2017، 2018، 2019.

جاء ذلك في ردود وزير المالية براك الشيتان على أسئلة برلمانية قدمها النائبان عبدالوهاب البابطين وعبدالله الكندري بشأن قضية الصندوق الماليزي.

أحمد عبدالستار

تبيّن من الردود تضارب ملحوظ في إفادات وحدة التحريات المالية، إذ نفت تلقي أي إخطار أشارت فيه الجهة المخطرة إلى أنه مرتبط بالصندوق الماليزي، وفي الوقت نفسه أفادت بورود 7 إخطارات إليها عن عمليات مالية مشبوهة بشأن الصندوق الماليزي!

واعلنت وحدة التحريات المالية أنها تلقت طلب استفسار من الوحدة الماليزية، ولم ترد عليه، خشية التأثير على التحريات القائمة وقتها، ونظرا لأن الوحدة كانت تقوم بإعداد تقرير الاشتباه حينها، والذي انتهى بالإحالة إلى وزارة الداخلية في يوليو 2018، بوصفها جهة من الجهات المختصة وفقا لما توافر لديها من معلومات، مؤكدة أن ذلك لا يتعارض والمعايير الدولية «علما بأن طلب المعلومات الوارد من الوحدة الماليزية تم بحثه وإدراجه في تقرير الاشتباه».

وأشارت الوحدة إلى أنها تقدمت ببلاغ إلى النيابة العامة في مايو 2020 مشتملا على تقارير اشتباه تضم جميع الأسماء والحسابات والمستندات والمعاملات المشبوهة ذات العلاقة بحسب ما تبين للوحدة، ووفقا لما توافر لديها من معلومات، مشيرة إلى أن الوحدة لا تزال على تواصل مع النيابة العامة حول الموضوع.

وقال بنك الكويت المركزي ما يلي: منذ نشأة موضوع الصندوق الماليزي قامت البنوك المعنية دون تأخر بالدور المنوط بها تجاه متابعة المعاملات المتعلقة بالصندوق الماليزي، حيث تم منذ عام 2016 إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية عنها، بعد أن تم إجراء عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات من قبل البنك والتي نتج عنها توافر دلائل كافية للاشتباه، ووفقاً للمتطلبات الواردة بالقانون والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

كما تبعت ذلك إخطارات متعددة من البنوك المعنية في الأعوام 2017، 2018، 2019 إلى وحدة التحريات المالية في هذا الموضوع.

كما قام بنك الكويت المركزي أيضاً بالدور المنوط به على الوجه الأكمل وبكفاءة عالية وفق أحكام القانون، من خلال مهامه التفتيشية المتكررة منذ عام 2016 للتأكد من وجود وسلامة هذه الإخطارات التي قدمت إلى وحدة التحريات المالية بموجب النماذج المحددة لذلك من جانب الوحدة، ومازال بنك الكويت المركزي يقوم بدوره الرقابي المستمر والحثيث من خلال وظائف الرقابة المكتبية والميدانية اللصيقة.

أما في ما يتعلق بالإحالة إلى النيابة العامة، فإن هذا الأمر منوط بوحدة التحريات المالية الكويتية وفقاً لأحكام المادة 16 من القانون، التي حددتها كجهة اختصاص مستقلة لتلقي الإخطارات عن المعاملات المشبوهة من قبل المؤسسات المالية وغير المالية (ومن بينها البنوك) وطلب المعلومات المتعلقة بها، ومن ثم تحليل تلك المعلومات، وفي حال توفر الدلائل الكافية لديها بوجود شبهة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب تتولى إبلاغ النيابة العامة ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

إن المادة 14 من القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد حددت بوضوح الأدوار المرسومة لجميع الجهات الرقابية المعنية، ومن بينها بنك الكويت المركزي الذي يرتكز أساساً في إصدار التعليمات إلى الجهات الخاضعة لرقابته وتحديد التدابير التي يتعين على تلك الجهات اتخاذها اتساقاً مع درجة المخاطر وحجم النشاط، بالإضافة إلى الفحص الميداني والتحقق من الالتزام بمتطلبات القانون وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في حال وقوع أي مخالفة.

كما أن المادة 12 من القانون قد حددت الدور المنوط بالمؤسسات المالية (ومن بينها البنوك) والأعمال والمهن غير المالية فيما يتعلق «بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية دون تأخير بأي معاملة أو أي محاولة لإجراء المعاملة بصرف النظر عن قيمتها، إذا اشتبهت أو توافرت دلائل كافية للاشتباه في أن تلك المعاملات تجري بأموال متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب».

وكما سلف ذكره، فقد قامت البنوك بتقديم عدة إخطارات إلى وحدة التحريات المالية الكويتية لتتولى اتخاذ ما يلزم بشأنها في نطاق الدور المنوط بها القيام به وفق أحكام المادة 16 من القانون على نحو ما سلف إيضاحه.

ورداً على سؤال بشأن هل تمت مخالفة المؤسسات المالية وغير المالية في قضية الصندوق السيادي الماليزي وقضية ضبافة «الداخلية»؟

أجاب «المركزي»: إن بنك الكويت المركزي لا يتردد في توقيع جزاء أو أكثر من الجزاءات المنصوص عليها بالمادة 15 من القانون 106 لسنة 2013، التي تتضمن جزاءات مالية يصل حدها الأقصى إلى 500 ألف د.ك للمخالفة الواحدة حسب جسامتها، بالإضافة إلى جزاءات إدارية أخرى، بما فيها عزل مسؤولين من مناصبهم، وذلك حال ثبوت مخالفة لدى أي من الجهات الخاضعة لرقابته، حيث سبق توقيع هذه الجزاءات على الجهات المخالفة إزاء عدم الالتزام بمتطلبات التعليمات الصادرة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبشأن الصندوق السيادي الماليزي، فإنه لم يتم توقيع جزاءات في هذا الخصوص على البنوك المعنية، إذ لم يتبين وجود مخالفة لديها، حيث قامت بتقديم إخطارات دون تأخر إلى وحدة التحريات المالية الكويتية عن الاشتباه الذي توافر لدى كل منها تجاه هذه المعاملات.

وفي ما يتعلق بقضية ضبافة الداخلية، فقد سبق توقيع جزاءات مالية على ثلاثة بنوك بالحد الأقصى المقرر قانوناً لقيمة الجزاء المالي البالغ 500 ألف د.ك على كل منها إزاء ما تبين من وجود قصور لديها، فضلاً عن عزل الموظفين المقصرين في أداء مهامهم، كما تمت مطالبة هذه البنوك بتلاوة تلك الجزاءات خلال اجتماعات جمعياتها العامة.

■ «وحدة التحريات»:

تلقينا طلب استفسار من الوحدة الماليزية وقدّمنا بلاغاً إلى النيابة في مايو 2020

7 إخطارات بشأن الصندوق السيادي الماليزي

ردا على سؤال النائب عبدالله الكندري عن مصير التحريات التي أجريت بشأن الصندوق السيادي الماليزي، قالت وحدة التحريات إنه وردت إليها 7 إخطارات عن معاملات مالية مشبوهة لشخصيات طبيعية واعتبارية واتخذت الوحدة العديد من الإجراءات كالتالي:

01 ◄ **أبريل 2017** تصرفت الوحدة في تقرير اشتباه بإحالته إلى وزارة الداخلية بعد توافر دلائل معقولة للاشتباه لدى الوحدة.

02 ◄ **يوليو 2018** أحالت الوحدة تقرير اشتباه آخر إلى وزارة الداخلية يضم إخطارين مرتبطين.

03 ◄ **نوفمبر 2018** أحالت الوحدة تقريرا ثالثا إلى وزارة الداخلية بعد توافر دلائل معقولة للاشتباه.

04 ◄ **يناير 2019** إحالة تقرير آخر إلى وزارة الداخلية بدلائل اشتباه معقولة توافرت لدى الوحدة.

05 ◄ **مايو 2020** قامت الوحدة بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة اشتمل على عدة تقارير اشتباه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٦	١٦٨٩١

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المحامين»: تفعيل العمل في المحاكم

| كتب علي العلاس |

طالب رئيس جمعية المحامين شريان الشريان بإصدار قرارات مدروسة حتى تعود وتيرة العمل في المحاكم إلى سابق عهدها، داعياً إلى تدخل سريع وفاعل، ومساع صادقة حتى يسهُل على المحامين القيام بواجبات عملهم في تحقيق مصالح موكليهم، خصوصاً في إدارات حيوية كإدارات التنفيذ التي ترتبط بها مصالح الموكلين والمتقاضين، ومن شأنها أن تؤثر بالتبعية على فئات مهمة منهم، ممن يعتمدون على الأموال المحصلة من تلك الإدارات في تصريف أمور معيشتهم.

وأعرب الشريان، في تصريح صحافي، عن استغرابه من وجود عراقيل أمام عمل المحاكم وبعض إدارات وهيئات الدولة، حيث يشترط على المراجع الحصول على موعد مسبق، في حين يسمح لمرتادي المجمعات التجارية بالدخول إليها دون مواعيد مسبقة.

وقال «أصبح من اللافت حجم التخبط الذي يعوق مسيرة التطوير، ويؤثر بالسلب على طبيعة عمل المحامين، ويعوق دورهم في تحقيق غاية الدفاع عن حقوق موكليهم»، مبيّناً «أنه لا بد للمراجع من الحصول على موعد مسبق».

شريان الشريان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٤	١٤٩٥٨

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الديوان الوطني لحقوق الإنسان:

تحقيق فوري وشفاف في معلومات عن اختفاء قيادات أمنية وتعنيفها

طالب الديوان الوطني لحقوق الإنسان بضرورة التحقيق القانوني الفوري والشفاف في ما صدر من معلومات أدلى بها نواب في جلسة مجلس الأمة الخاصة بالتصويت على طرح الثقة بوزير الداخلية، ونشرت في وسائل إعلام محلية، وتتلخص في حوادث اختفاء وتعنيف لقيادات أمنية متهمة بتسريب تسجيلات ووثائق سرية وبشكل يخالف صريح مواد دستور الدولة والإجراءات الواجب اتباعها في مسألة الإحالة إلى التحقيق المتضمنة قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وقال الديوان في بيان صحافي تلقته **القبس** أمس، إن التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية، التي أصبحت جزءاً من القانون الوطني بعد المصادقة والتوقيع عليها من قبل الكويت ، ترسم، وبلا ضبابية، الطرق القانونية لأعمال التحقيق المتعارف عليها في القانون الدولي، والتي يجب أن تكون تحت طائلة الدستور ودولة المؤسسات، كالبرلمان والرأي العام، من خلال وسائل نشر وتداول المعلومات.

> متهمة بتسريب تسجيلات ووثائق سرية بملف جرائم غسل الأموال

> إخضاع الأجهزة الأمنية للرقابة الدورية وتنقيتها من جميع ما يمكن أن يثير الشبهة تجاه أعمالها

> التهم الموجهة إلى الضباط يجب أن تثبت وفقاً لتحقيق مهني تتوافر فيه الضمانات القانونية للدفاع عن أنفسهم

دولة دستور

وأضاف الديوان: وغني عن القول إن الكويتيين، دولة وشعباً، قد أكدوا، بعد تحرير البلاد من كارثة الغزو العراقي في عام 1990، مناهضتهم لجميع الممارسات الشاذة وغير الإنسانية التي مارسها الجيش العراقي ضد المدنيين وبأوامر مباشرة من رئيس النظام العراقي آنذاك. وإنه يجب التأكيد على أن تاريخ الكويت، الذي توج بصدور دستور الدولة عام 1962، لم يستوعب في أي حقبة زمنية مثل هذه الممارسات. وإنه لطالما عُرفت الكويت بالدولة المضيفة للمظلومين والملاحقين من قبل أنظمتهم السياسية.

وتابع البيان: بموجب ما سبق، يطالب الديوان الوطني لحقوق الإنسان بضرورة إخضاع الأجهزة الأمنية للرقابة الدورية وتنقيتها من جميع ما يمكن أن يثير الشبهة تجاه أعمالها والتأكد من مدى اتساقها مع القانون والدستور والاتفاقيات الدولية، وعلى رأس ذلك ما ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي أصبحت جزءاً من القانون الوطني.

تحقيق شفاف

وختم الديوان بيانه بالتأكيد على أن دوره المرسوم وفقاً لقانون إنشائه هو في الرقابة على أجهزة الدولة ومتابعة أدائها وتصويب أي انحراف قد يبدو في الممارسة العملية، وأن التهم الموجهة إلى الضباط المعنيين يجب أن تثبت وفقاً لتحقيق مهني شفاف وتتوافر معه كل الضمانات القانونية للدفاع عن أنفسهم، مع التأكيد على أن التعذيب وسيلة منبوذة محلياً ودولياً وهي من السلوكيات الحاطة بالكرامة الإنسانية والتي بذل تجاهها المجتمع الدولي جهوداً مضنية لفضحها ومراقبتها والمحاكمة عليها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٤	١٦٨٩١

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العدساني: 12 نائباً حالياً متورطون في شبهات مالية

أكد النائب رياض العدساني أن 12 نائبا حاليا متورطون في شبهات مالية، منها تضخّم حسابات وشبهة غسل أموال وصفقات مشبوهة وأسهم، وغيرها من الشبهات والتجاوزات المالية والإدارية والقانونية، موضحا أن هذه الملفات تمت إحالتها إلى الجهات المعنيّة في النيابة ووحدة التحريات المالية الكويتية والهيئة العامة لمكافحة الفساد وجهاز أمن الدولة.

وقال العدساني: سبق أن أكدت أنني سأتابع هذه القضايا، ولن تمر مرور الكرام، وبالفعل هناك إجراءات تم اتخاذها رسميا، فهناك ملفات تمت إحالتها إلى النيابة رسميا، ولكن هناك ملفات أخرى تم اتخاذ إجراءات أولية، وذلك عند إحالتها الى جهات التحقيق والبحث والتحري وجمع المعلومات والبيانات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٨	٤٥٢٥

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ما تسلّمته من رئيس الوزراء ظرف به تفريغ للقاء بين طلال الصقر والشيخ صباح جابر المبارك ومعه قصاصات ورقية ولا يوجد به أي شيء عن التنصت

الصالح: «الصندوق الماليزي» أحيلت للقضاء والضبط يكون بأمر النيابة

محمد المطير

■ محمد المطير مؤيداً لطرح الثقة: اليوم الشعب سيعرف إن كانت هناك حرمة للبيوت ام لا.. والدولة العميقة اخذت وزير الداخلية عندما واصح يسكت عن تجاوزاتها

■ السكوت عن قضية الصندوق الماليزي نسبب في نفخ الأمور وتهريب التسجيلات لم تأتون وتتهمون الضباط في الصحف الصفراء وما بخيفكم هو كيف خرجت التسجيلات؟

■ البراهمكة الجدد' يسعون الى تفريق المجتمع من خلال قضية سحب الجناسي واتهام الناس بالتزوير والآن يتهمون الضباط بالخيانة.. فهل يعقل ان يحدث هذا بالكويت؟!

راكان النصف

■ راكان النصف معارضاً لطرح الثقة بوزير الداخلية: لا يمكن أن نطلق صفة الخيانة على أي شخص إلا بعد تمام درجات التقاضي ونحن دائماً نطالب بالعدالة

■ وزير الداخلية شكّل لجنة تحقيق حول إن كانت التسجيلات المسربة حقيقية ام لا ثم احال القضية إلى النيابة العامة

■ نقول للنائب المستجوب.. كم وزير داخلية مز عليك في قضية الجوازات المزورة ولم تقم باي إجراء؟ وهذه القضايا لم تكن في عهد أنس الصالح فلماذا تُثار الآن؟!

د.عادل الدمخي

■ عادل الدمخي مؤيداً لطرح الثقة بوزير الداخلية: الوزير يُعاني من التناقض وهناك 5 آلاف عائلة من الـ 'بدون' تعاني من قضية الجوازات المزوّرة

■ الوزير قام بتوقيف ضباط متجاوزين ومنهم من قام بإتلاف ملفات تخص الجانب الأمني للدولة ويقوم حالياً بالهروب من المسؤولية

■ الوزير يدعي انه شكّل لجنة تحقيق في القضايا ويقول إنه لا يعلم عن التعيينات ثم يرد على بكلام مختلف والتنصت والصندوق الماليزي' قضايا كبرى لم يقل الحقيقة بشأنهما

خالد الشطي

■ خالد الشطي معارضاً لطرح الثقة بوزير الداخلية: الصراع أصبح واضحاً وأنا رأيت الشريط الخاص بالتحقيق كاملاً والمشكلة 'فنية' والتشكيك حيلة العاجز

■ ضالت ضجة مفتعلة حول قضية التسريبات التي لا تعتبر بلاغاً عن الفساد الذي له مؤسسات خاصة لمكافحته اما إذا كنتم تريدونها فوضى فهذا أمر آخر

■ بعض النواب يدعون إلى مخالفة القانون ويحاسبون الوزير لانه طبق القانون والبعض ايضا يسعى لتحقيق منافعه الشخصية.. والحسابات الوهمية تفرق في المجتمع

الشعب الكويتي واخواننا المعارضين شوفوهم خارج الكويت واحترامهم يسمحون لهم بالرجوع لانهم يعرفون انهم اهل للإصلاح.

● وزير الداخلية: فيما يتعلق باستدلالنا فلأن ميموري الوجب علي اي شخص ان يبلغ على هذه الجريمة، الاخ رياض عنده معلومات عن ان بعض النواب تضخمت حساباتهم وقيمة جدد في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل سواء المتهمين في الصندوق الماليزي او ضباط، حتى من ينتهك سرية المعلومات الامنية لابد ان يحال للقانون.

من اصول واركان الدولة هو الديموقراطية وهو مبدأ ثابت، يقولون ما في دولة ديموقراطية بدون سيادة القانون، فهو يمنع التسريب وقانون امن الدولة والجزاء يمنع التسريب، تدعون الى انتهاك القانون، نواب والاخ رياض علم بذلك وقالها في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل

● وزير الداخلية: فيما يتعلق باستدلالنا فلأن ميموري الوجب علي اي شخص ان يبلغ على هذه الجريمة، الاخ رياض عنده معلومات عن ان بعض النواب تضخمت حساباتهم وقيمة جدد في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل

● وزير الداخلية: فيما يتعلق باستدلالنا فلأن ميموري الوجب علي اي شخص ان يبلغ على هذه الجريمة، الاخ رياض عنده معلومات عن ان بعض النواب تضخمت حساباتهم وقيمة جدد في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل

2019 وتعلمون عنه اذا كان الموضوع خطيرا لماذا لم يتخذ الجهات الرسمية.

لماذا يثار في هذا الوقت بعدما استلم الصالح وزارة الداخلية، لماذا لم يثر في عهد الوزير السابق؟ من الواجب علي اي شخص ان يبلغ على هذه الجريمة، الاخ رياض عنده معلومات عن ان بعض النواب تضخمت حساباتهم وقيمة جدد في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل

● وزير الداخلية: فيما يتعلق باستدلالنا فلأن ميموري الوجب علي اي شخص ان يبلغ على هذه الجريمة، الاخ رياض عنده معلومات عن ان بعض النواب تضخمت حساباتهم وقيمة جدد في المجلس، وما حدث ان اخذ الموضوع واستلم اسماء النواب وسلمها الى رئيس الوزراء، هذا هو الاجراء القانوني السليم.

وكان من الممكن ان يذهب الى «نزاهة» او النيابة العامة، لكن ما حدث في هذا التسريب ان احيلت الى حسابات وهمية، معروف من بلف خلفها ومن يدعم وهي من الارث ونشرت هذا الشريط، احدهم يريد ان يستشهد بما قاله رئيس الوزراء، هذا ليس الرئيس الوزراء، بل الموضوع وفق القانون يوجب التبليغ عن الفساد بأنك تروح الى نزاهة او النيابة ولكن حسابات مشبوهة تعمل لخيانة الوطن وتثير الفتنة في المجتمع وهي نفسها حسابات اساءت الى سمو الامير وسمو ولي العهد، وتتبرون الآن ضجة مفتعلة، يعني لو لم يكن هذا التسجيل موجودا لم تستجوبوا أنس الصالح، عندما قررتم الاستفسار عن الموضوع ضربت اركان الدولة العميقة.

هل التسريبات قانونية، البعض قاعد ينظر، التسريبات لا تعتبر بلاغا عن الفساد، اذهب الى الجهات الرسمية، اذا تريدون تجعلونها فوضى فأن اوهن بيت بينكم وهو بيت العنكبوت، وهذا ما هو يؤلمكم.

إذا تكلمنا دستور وقانون ستتفرجون لا يوجد جهاز امن دولة في العالم سرب فيه تحقيق بهذه القضية كبيرة الحجم، اذا نحن نحافظ على البلد يجب ان نحاسب الكل

● الوزير: ما عنده واسطات لهذه الأمور لذلك يتم استجوابه، هناك شخص احيل من قبل مجلس الأمة بعد تحقيق لجنة حماية المال العام لأن قيمة الاستيلاء على أموال الدولة 80 مليون دينار وهو خائف أن هذه الدعوى تحرك، وذلك قبل اكثر من 10 سنوات واشتري من الحكومة باكتتاب خاص مخالف للقانون.

ولذلك هو متزعج لأن وزير الداخلية لن يحمي هذه النوعات، ولأن الكويت دولة مؤسسات وبحكمها دستور وسمو الأمير الله يشفيه والله يحفظ سمو نائب الأمير لذلك يجب تجديد الثقة في وزير الداخلية لأنه ضرب أوكار الدولة العميقة.

هذا الظرف المصيري الحساس يفرض المسؤولية ونعرف ان الصراع بين من ومن ولذلك اثرنا في المرحلة السابقة الا ندخل في هذا الصراع ولم نرد على الصبيان في الفترة السابقة ولن نرد عليهم مستقبلا، ولكن لكل من يضمر الشر للمجتمع الكويتي مهما علا شانه سيتم الرد عليه في الوقت المناسب والمكان المناسب.

وجرى التصويت على طلب طرح الثقة بالوزير أنس الصالح.

الحضور: 48، موافقة 16، عدم موافقة 32، امتناع 0.

عدم موافقة على طلب طرح الثقة وتجدد الثقة بالوزير الصالح.

● وزير الداخلية: أشكر المجلس على منحي الثقة ومستعد بمهامي كما أسمنا وفق القانون وسنحافظ عليه وعلى الكويتيين وخصوصيتهم امام عيني.

● الغانم: ترفع الجلسة الى الجلسة العادية الثلاثاء 15 سبتمبر 9 صباحا.

كارت أصفر والكارت الأحمر جابكم، يعني ما بتقفون على خطاب معين، اذا لم تكن هناك لك اي جميلة الا إجماع صبيان الدولة العميقة على ضربك لكفر تجدد الثقة فيك.

هناك دولة مؤسسات يجب ان تدافع عنها ونحميها وهي أهمها الدستور 1962 وسمو الأمير وولي العهد والحكومة ومجلس الأمة والسلطة القضائية والحفاظ على تلك المؤسسات هي في مقابل الدولة العميقة.

هذه الممارسة الديموقراطية تحصل على مكتسبات دستورية وقد لا تحصل على مكتسبات أخرى، ولكن من خلال الدولة العميقة لا يوجد شيء اسمه قضاء ودستور بل إقصاء وطق الناس، وفي قضايا ما يصير امن الدولة يحققون، لكن في قضايا اخرى يقولون حقوق الإنسان لا تتجزأ، اما على كيفهم هذا الأمر غير مقبول جملة وتفصيلا.

من قبل 30 سنة كنا ندعو الى ضرورة شعبية وزارة الداخلية ولكن اليوم عندما وجدوا أحد أفراد الشعب أحال الجميع، كل من ينتهك القانون أحالهم الى النيابة العامة، لكن هذا لا يعجب الدولة العميقة.

وزير الداخلية جريناه خلال أشهر حارب محاربة فعالة في غسل الأموال والصندوق الماليزي وتجار الاقامات وتعديل التركيبة السكانية وهو بذلك ضرب أركان الفساد في الدولة العميقة، لذلك اليوم الفساد يحاربون وزير الداخلية.

يقولون اشلون تحيلون ولد فلان على النيابة؟! لا بل دولة المؤسسات ان كان شيخا او مواطنا عاديا الكل يجب أن يقف امام العدالة، ومن هو متعود ان يكون حبيبا للشيوخ نحن نحب الشيوخ ونحترمهم لكن تحت القانون.

لماذا لا يحولون عيال العوائل او الشيوخ لا يحالون الى النيابة؟ أنتم تحاسبون وزير الداخلية انه احال ولد الشيوخ الى النيابة، فضحتم العالم ان المجلس وخارجه تحارب الدولة العميقة وخلال هذه الفترة ضربنا بعض أركان الدولة العميقة، ولكن لن نحقق انتصارا كاملا حتى اليوم، عندما ضربت أركانها قررت الانقضاض على الدستور والنظام، «فكاد المريب أن يقول خذوني»، كل صبيان الدولة العميقة يتكلمون عنها، لذلك حسابات الفتنة هذه الحسابات المشبوهة يريدون هذه الكلمة ولكن عندنا الفطنة والحكمة أن نحدد من هم صبيان الدولة العميقة نسمع كلاما احنا نعطي الأسرة الحاكمة للإيجار ويخاطب رئيس الوزراء ويقول له نحن نحمك، لكن وقف موضوع نفس هذا الكلام، سمعه، الدولة العميقة هي التي سرعت الكويت ابان فترة الغزو، سرقة النافلات لا زالت اموالها بيدهم وتصرف على الحسابات الوهمية، والآخ رياض يقول ان هناك ثوابا تضخمت حساباتهم لأنهم سرقوا النفط والمليارات وتصرف على الدولة العميقة وصبيانها.

احنا هم قبل يوم يقول «احنا نعطي الأسرة الحاكمة القانون، هذا لا يحدث في اي نظام ديموقراطي.

والبعض لا يريد دولة الدستور والقانون، بل يريد دولة الفوضى حتى تتحقق مآربه الشخصية، هذه الحسابات وهمية تضرب أسس المجتمع الكويتي وتفرق بين ابناء المجتمع تمارس الفتنة الطائفية والقبلية والفئة بين الحاكم والمحكوم ولديهم اجندة الدولة العميقة.

نحن في دولة عميقة ونحن أولى ضحايا الدولة العميقة، عدة سنوات في بيان كارت أصفر والكارت الأحمر جابكم، يعني ما بتقفون على خطاب معين، اذا لم تكن هناك لك اي جميلة الا إجماع صبيان الدولة العميقة على ضربك لكفر تجدد الثقة فيك.

هناك دولة مؤسسات يجب ان تدافع عنها ونحميها وهي أهمها الدستور 1962 وسمو الأمير وولي العهد والحكومة ومجلس الأمة والسلطة القضائية والحفاظ على تلك المؤسسات هي في مقابل الدولة العميقة.

هذه الممارسة الديموقراطية تحصل على مكتسبات دستورية وقد لا تحصل على مكتسبات أخرى، ولكن من خلال الدولة العميقة لا يوجد شيء اسمه قضاء ودستور بل إقصاء وطق الناس، وفي قضايا ما يصير امن الدولة يحققون، لكن في قضايا اخرى يقولون حقوق الإنسان لا تتجزأ، اما على كيفهم هذا الأمر غير مقبول جملة وتفصيلا.

من قبل 30 سنة كنا ندعو الى ضرورة شعبية وزارة الداخلية ولكن اليوم عندما وجدوا أحد أفراد الشعب أحال الجميع، كل من ينتهك القانون أحالهم الى النيابة العامة، لكن هذا لا يعجب الدولة العميقة.

وزير الداخلية جريناه خلال أشهر حارب محاربة فعالة في غسل الأموال والصندوق الماليزي وتجار الاقامات وتعديل التركيبة السكانية وهو بذلك ضرب أركان الفساد في الدولة العميقة، لذلك اليوم الفساد يحاربون وزير الداخلية.

يقولون اشلون تحيلون ولد فلان على النيابة؟! لا بل دولة المؤسسات ان كان شيخا او مواطنا عاديا الكل يجب أن يقف امام العدالة، ومن هو متعود ان يكون حبيبا للشيوخ نحن نحب الشيوخ ونحترمهم لكن تحت القانون.

لماذا لا يحولون عيال العوائل او الشيوخ لا يحالون الى النيابة؟ أنتم تحاسبون وزير الداخلية انه احال ولد الشيوخ الى النيابة، فضحتم العالم ان انتم ضد الدولة العميقة، وان الشيوخ والتجار دولة عميقة وعندما احيل بعض الاشخاص من عيال الشيوخ او العوائل اشوف الكل غير كلامه، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات ونهائي.

الوزير ما عنده واسطات لهذه الأمور لذلك يتم استجوابه، هناك شخص احيل من قبل مجلس الأمة بعد تحقيق لجنة حماية المال العام لأن قيمة الاستيلاء على أموال الدولة 80 مليون دينار وهو خائف أن هذه الدعوى تحرك، وذلك قبل اكثر من 10 سنوات واشتري من الحكومة باكتتاب خاص مخالف للقانون.

ولذلك هو متزعج لأن وزير الداخلية لن يحمي هذه النوعات، ولأن الكويت دولة مؤسسات وبحكمها دستور وسمو الأمير الله يشفيه والله يحفظ سمو نائب الأمير لذلك يجب تجديد الثقة في وزير الداخلية لأنه ضرب أوكار الدولة العميقة.

هذا الظرف المصيري الحساس يفرض المسؤولية ونعرف ان الصراع بين من ومن ولذلك اثرنا في المرحلة السابقة الا ندخل في هذا الصراع ولم نرد على الصبيان في الفترة السابقة ولن نرد عليهم مستقبلا، ولكن لكل من يضمر الشر للمجتمع الكويتي مهما علا شانه سيتم الرد عليه في الوقت المناسب والمكان المناسب.

وجرى التصويت على طلب طرح الثقة بالوزير أنس الصالح.

الحضور: 48، موافقة 16، عدم موافقة 32، امتناع 0.

عدم موافقة على طلب طرح الثقة وتجدد الثقة بالوزير الصالح.

● وزير الداخلية: أشكر المجلس على منحي الثقة ومستعد بمهامي كما أسمنا وفق القانون وسنحافظ عليه وعلى الكويتيين وخصوصيتهم امام عيني.

● الغانم: ترفع الجلسة الى الجلسة العادية الثلاثاء 15 سبتمبر 9 صباحا.

التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الداخلية

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد الفضل		✔		25	عبدالكريم الكندري		✔	
2	أسامة الشاهين	✔			26	عبدالله الكندري			
3	الحميدي السبيعي	✔			27	عبدالله العنزي		✔	
4	بدر الملا		✔		28	عبدالله الرومي		✔	
5	ثامر السويط	✔			29	عبدالوهاب البابطين		✔	
6	حمد الهرشاني		✔		30	عدنان عبدالصمد		✔	
7	حمدان العازمي	✔			31	عسكر العنزي		✔	
8	حمود الخضير		✔		32	علي الدقباسي		✔	
9	خالد الشطي		✔		33	عمر الطبطبائي		✔	
10	خالد العتيبي	✔			34	عودة الرويعي		✔	
11	خلف دميثير		✔		35	عيسى الكندري		✔	
12	خليل الصالح		✔		36	فراج العربيد		✔	
13	خليل أبل		✔		37	فيصل الكندري		✔	
14	راكان النصف		✔		38	ماجد المطيري		✔	
15	رياض العدساني	✔			39	مبارك الحجرف		✔	
16	سعد الخنفور		✔		40	محمد المطير		✔	
17	سعدون العتيبي		✔		41	محمد الدال		✔	
18	سعود الشويعر		✔		42	محمد الهدية		✔	
19	شعيب المويزري	✔			43	محمد الحويلة		✔	
20	صالح عاشور		✔		44	محمد المطيري		✔	
21	صفاء الهاشم		✔		45	مرزوق الغانم			✔
22	صلاح خورشيد		✔		46	ناصر الدوسري			✔
23	طلال الجلال		✔		47	نايف المرداس		✔	
24	عادل الدمخي	✔			48	يوسف الفضالة			✔
الحضور: 48		موافقة: 16			عدم الموافقة: 32			امتناع	

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	١١	١٥٩٥٧

مقابلة

أكد في مقابلة مع «الراي» على دور «هيئة الأسواق» في متابعة شركات الوساطة

بسام العسعوسي:

ليس لدينا إمكانات كافية لتتبّع ... الأموال المغسولة

بسام العسعوسي

| كتب رضا السناري |

لا يجد المحامي بسام العسعوسي حرجاً في القول «إننا وللأسف ليس لدينا الإمكانات الكافية لتتبع الأموال المغسولة»، موضحاً أن تتبع هذه العمليات يعد من أصعب وأعقد القضايا. وأكد العسعوسي في مقابلة مع «الراي» على أنه بات ضرورياً إدخال تعديلات ملحة على القانون الحالي، بما يواكب التطورات المتسارعة على آليات عمل هذه النوعية من الجرائم، منوهاً إلى أنه عند صدور قانون غسل الأموال اعتبره البعض نوعاً من الرفاهية!

وفيما راهن العسعوسي على أن الكويت دولة مؤسسات، وعلى وجود حكومة قوية تملك جرأة التعامل مع القضايا الشائكة، لم يخف قناعته بوجود تراخ، وتردد في التعامل مع بعض الملفات.

ولفت إلى أن ما نتج عن جريمة غسل الأموال من عقارات وأموال وأسهم وخلاف ذلك يصادر للدولة بالقيمة نفسها، لكن يجب أن يكون مصدر الأموال غير مشروع، وهذا معيار أساسي وضعه المشرع، وعلى جهات الاتهام أن تثبت ذلك بالدليل، والقرار الأخير للمحكمة.

وأفاد العسعوسي بأن عقوبة غاسلي الأموال تصل إلى الحبس 10 سنوات، مع مصادرة ما غسل بالقيمة نفسها، موضحاً أنه لا يوجد في القانون الكويتي ما يجزم الهدية، ما اعتبره نقصاً تشريعياً يتعين الالتفات إليه، وبين أن الشركات مسؤولة عن الجرائم الواردة بالقانون باستثناء المساهمة العامة والمقفلة. وأشار العسعوسي إلى أنه يحق للسياسي الرجوع على من اتهمه بغسل أموال إذا ثبتت براءته، ودفع أن اتهامه جاء من باب الانتقام السياسي، منوهاً إلى أن دور «وحدة التحريات» لا يلغي دور أمن الدولة أمام النيابة، وأن لكل منهما تقريره، فيما شدد على أن دور هيئة أسواق المال لا يقل أهمية عن دور البنوك لجهة متابعة نشاطات شركات الوساطة المالية. وفي ما يلي تفاصيل المقابلة:

● هل تعتقد أن نافذة الإحالات إلى النيابة على خلفية شبهات غسل الأموال أغلقت على المتهمين الحاليين، أم أنها مرشحة للتوسع مستقبلاً على المزيد؟

- أعتقد أنها لا تزال مفتوحة، وقد تشمل رجال أعمال، مع الإشارة إلى أن الاتهامات المثارة في هذا الخصوص لا تقتصر على أفراد فقط، بل تشمل شركات، ما يزيد التكهنات بالتوسع في التحقيقات مع كيانات أخرى، خصوصاً إذا ثبتت التهمة.

● رغم الزخم الكبير الذي صاحب ملف غسل الأموال، إلا أن البعض يرى أن الشبهات المثارة لا تؤثر على سمعة الكويت؟

- اتفق معك، لكن إذا كانت هذه البداية، ووصل عدد القضايا 20، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها قضايا من هذا النوع، وبهذا العدد الكبير، ألا يشكّل هذا نوعاً من اللغط في الرأي العام، ويثير المخاوف؟ بالطبع يتحقق ذلك، ولذا يمكن القول إن هذا الحجم من القضايا يلقي بظلاله على سمعة الدولة ومركزها المالي والأمني وسمعة البنوك والاقتصاد الوطني، وقد يطول الأمن القومي بشكل أو بآخر.

أنشطة إجرامية

● برأيك، هل قانون غسل الأموال الحالي قادر على تتبع الأموال غير المشروعة بدقة كافية أم يحتاج لتعديل؟

- رغم أن قانون غسل الأموال رقم (35) لسنة 2002 يرتكز على تحقيق أقصى حماية للمجتمع الكويتي باستكمال النقص في التشريعات القائمة التي تخلو من نصوص تلاحق أنشطة إجرامية كثيرة، إلا أن مواكبته للتطورات المتسارعة على عمليات غسل الأموال عالمياً تتطلب إدخال تعديلات ملحة، لا سيما أن تتبع هذه العمليات يعد من أصعب وأعقد القضايا، ولذلك تأتي قرارات النيابة بالتحفظ على أموال المتهمين تحسباً لما تقضي به المصادرة.

ومع الأسف ليس لدينا الإمكانات الكافية لتتبع الأموال المغسولة، لكنني أراهن على أننا نعيش في دولة مؤسسات، ولدينا نيابة عامة شريفة، وقضاء مستقل، كما أراهن على أنه لابد من وجود حكومة قوية، لا تخاف من أحد، وتملك جرأة التعامل مع أي قضية شائكة، رغم أنني أرى الآن نوعاً من التراخي والتردد، فيكفي الإشارة إلى أن رئيس وحدة التحريات السابق باسل الهارون ترك منصبه في 2017 باستقالة مسببة، ولم يُنظر في هذه الأسباب، ولم يُعيّن بديل عنه حتى الآن!

وهنا أود أن أشير إلى أنه عند صدور قانون غسل الأموال اعتبره البعض نوعاً من الرفاهية، وهذا غير صحيح، بل يمكن التأكيد أن البلد كان أحوج ما يكون إليه.

● هل يُطبّق قانون غسل الأموال على المؤسسات المالية أم أنه مقصور على الأشخاص؟

- قرّر المشرّع مسؤولية شركات الأشخاص من الناحية القانونية عن الجرائم الواردة في هذا القانون، وبيّنت المذكرة التفسيرية للقانون أن المقصود بهذه المسؤولية الشركات بجميع أنواعها، باستثناء المساهمة العامة والمقفلة التي لا تدخل ضمن شركات الأشخاص في تطبيق هذا القانون.

أموال وأسهم

● يتردد أنه لو ثبتت تهمة غسل الأموال على شخص مخالف يكون عليه رد الدينار 3؟

- غير صحيح، فما نتج عن جريمة غسل الأموال من عقارات وأموال وأسهم وخلاف ذلك يصادر للدولة بالقيمة نفسها، لكن يجب أن يكون مصدر الأموال غير مشروع، وهذا معيار أساسي وضعه المشرّع، وعلى جهات الاتهام أن تثبت ذلك بالدليل، والقرار الأخير للمحكمة.

● ما عقوبات غاسلي الأموال؟

- من حيث المبدأ، ليس جميعها من فئة واحدة، بل تنوعت نظراً لاختلاف جسامة الأفعال المرتكبة، جراء اختلاف الخطورة الإجرامية التي يجسدها مرتكب كل فعل من الأفعال التي وردت في القانون، فهناك أفعال تشكل جناية، وأخرى جنحة، ومن المنطق أن تتفاوت العقوبات نظراً لاختلاف الأفعال وقدرتها الإجرامية، ويتمثل العقاب في هذه الجرائم بالحبس في نطاق الجنايات التي تزيد على 3 سنوات، ولا تتجاوز 7، وتتضاعف إلى 14 سنة إذا اقترنت بارتكاب الجريمة، من خلال مجموعة منظمة، أو إذا ارتُكبت من قبل شخص مستغل لسلطة وظيفته ونفوذه.

وعقوبة شركات الأشخاص التي تثبت مسؤوليتها، غرامة لا تتجاوز مليون دينار إذا وقعت الجريمة لحسابها أو باسمها، ومن خلال المادة (6) من هذا القانون نجد أن المشرّع أخذ بالغرامة النسبية حيث لم يحدد مبلغاً معيناً من المال، وإنما ذكر غرامة بمبلغ لا يقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة، ولا يزيد على كامل القيمة.

كما أن هناك عقوبات تبعية كأثر حتمي للعقوبة الأصلية تتمثل في:

1. الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة (68) من قانون الجزاء (وهي الخاصة بتولي الوظائف العامة والترشيح لعضوية المجالس والهيئات العامة والاشتراك في انتخاب أعضاء المجالس والهيئات العامة)
2. العزل من الوظائف العامة.
3. الحرمان من مزاولة المهنة.
4. إغلاق المحلات العامة.
5. مراقبة الشرطة.
6. المصادرة.
7. إبعاد الأجنبي عن البلاد.

وأخيراً، العقوبات التكميلية الوجوبية والواردة في قانون غسل الأموال، وهي عقوبة المصادرة المقررة من خلال نص المادة (6) والمتعلقة بمصادرة الأموال والممتلكات والعائدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة، دون إخلال بعقوبة غير الحسن النية.

ومن العقوبات التي قرّرها المشرع على الأشخاص الاعتباريين من خلال نص المادة (12):

1. إلغاء الترخيص بمزاولة النشاط إذا كانت الشركة قد أنشئت بغرض ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.
2. النشر في الجرائد على أن يُنشر الحكم في جريدة رسمية وجريدتين يوميتين.

● وبالنسبة لعقوبات الشركات؟

. الغرامة مع الحكم بإلغاء الترخيص المتعلق بالنشاط إذا كانت الشركة أنشئت بغرض ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

الإحالة المدفوعة

● هل يحق لمتهم بغسل أموال ثبتت براءته الرجوع على من اتهمه؟

- نعم، خصوصاً لو كان الشخص سياسياً، ودفع بأنه اتُهم من باب الانتقام السياسي، وبذلك يمكن له الرجوع على متهميه بأي شكل من الأشكال، أما لو كان الشخص عادياً وأحالته وزارة الداخلية للنيابة فلا يستطيع الرجوع عليها، بخلاف الإحالة لو كانت مدفوعة من «وحدة التحريات» يحق له الرجوع باعتبارها تابعة لوزير المالية، مع الإشارة إلى أن دور «وحدة التحريات» لا يلغي دور أمن الدولة في مكافحة غسل الأموال، والنيابة تعتمد على أكثر من جهة، ولكل قضية ظروفها ولكل شخص موقفه القانوني.

دلالات ظاهرية

● ما المؤشرات التي تدل للبنوك على تورط العميل في عمليات غسل الأموال؟

- وجود زيادة واضحة في الإيداعات النقدية في الحسابات الفردية أو المتعلقة بالشركات، دون وجود دلالات ظاهرية تبررها، كما أن هناك عملاء يودعون مبالغ مالية ضخمة، أو يتلقون حوالات نقدية ضخمة من أحد البلدان التي ترتبط بإنتاج أو تهريب المخدرات أو المعروفة بتورطها في عمليات غسل الأموال، إلى جانب شراء أو بيع العملات الأجنبية المتنوعة بكميات كبيرة.

الهوية الحقيقية

● ما الإجراءات الواجب اتباعها من البنوك لتفادي التورط في عمليات غسل الأموال؟

- الإيعاز لموظفيها المتعاملين مع الجمهور التثبت من الهوية الحقيقية للعميل الذي يتقدم لفتح حساب جديد أو للحصول على أحد الخدمات المصرفية، وأن تتبنى سياسة واضحة وصريحة، مع رفض تقديم الخدمات المصرفية للعملاء الذين يفشلون في تقديم المتطلبات القانونية والمستندات الدالة على هويتهم.

وعلى القائمين بإدارة البنك توخي الحذر في التعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الشركات أو البنوك في البلدان التي لا تطبّق معايير أو إجراءات خاصة متعلقة بعمليات غسل الأموال، كما على البنوك إبلاغ الجهات المختصة في حالة الاشتباه بأي شبهة.

● ما الالتزامات التي فرضها المشرّع على المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية في مواجهة غسل الأموال؟

- في المادة الثالثة من قانون (35) لسنة 2002 فرض المشرّع التزامات نصت على أنه يجب على البنوك وشركات الاستثمار والصرافة والتأمين، وغيرها من المؤسسات المالية والأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير المالية، عدم الاحتفاظ بأي حسابات مجهولة الهوية أو بأسماء وهمية.

إلى جانب التحقق من هوية عملائها وفقاً لوثائق رسمية صادرة من الجهات المختصة بالدولة، مع الاحتفاظ بجميع المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات التي أجرتها، سواءً كانت محلية أو خارجية، والإبلاغ عن أي معاملة مالية مشبوهة يصل علمها بها، فضلاً عن التزامها بالتعليمات، والقرارات الوزارية التي تصدر إليها من الجهات الحكومية المشرفة عليها، ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال.

● وهل لهيئة أسواق المال دور في مكافحة غسيل الأموال؟

- نعم، ولا يقل أهمية عن دور البنوك، ويتمثل في متابعة نشاطات شركات الوساطة المالية التي يجب على الأخيرة إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة غسل الأموال وفق مقررات قانون «الهيئة».

مشروعية المصدر

● ما التكييف القانوني للإيداعات المليونية؟

- لا يخرج عن أحد وجهين، الأول يتمثل في قضية غسل أموال، فإذا نجح النائب في إقناع النيابة العامة بمشروعية مصدر الأموال الموجودة في حسابه فهذا يكفي لإسقاط التهمة عنه، حيث للنيابة العامة سلطة تقديرية واسعة في الاقتناع بذلك، بحكم سلطتها في التحقيق بالموضوع المطروح أمامها دون التقيد بقانون مكافحة غسل الأموال، ولها أن توجّه التحقيق نحو جريمة أخرى مثل الرشوة أو التربح.

فالمتهم لا يمكن أن يمتنع عن ذكر مصدر الأموال، لأن عدم ذكره يعني أن مصدرها غير مشروع، ما يعني انطباق جريمة غسل الأموال على المتهم، أما في حالة تبرير المتهم أثناء التحقيق بأن المبلغ الموجود في حسابه عبارة عن هدية فالأمر هنا لا يخرج عن أحد أمرين:

الأول، أن يكون مصدر الأموال خارجياً، ما يتطلب تبرير مشروعيتها، وحصوله عليها بمستندات، أما الأمر الثاني فهو أن يكون المصدر محلياً، ما يجعل النيابة العامة تركز في تحقيقاتها على سبب الهدية، وهل هي نظير خدمة أو استفادة لمصدر الأموال، جراء أفعال أو مواقف اتخذها المتهم، وفي حالة ثبوت ذلك فإن القضية تدخل في تحقيق جريمة رشوة، وهي جريمة داخلة في تعريف غسل الأموال.

وعدم إفصاح المتهم عن مصدر الأموال يجعل اتهامه بالرشوة بعيداً، ويرجع للاتهام بغسيل الأموال، لأنه يجب أن يعرف الراشي حتى تكتمل جريمة الرشوة، إلا إذا توصلت تحريات النيابة إلى مصدر الأموال، وأن هناك استفادة تحققت لذلك المصدر من هذا المتهم نتيجة دفع هذا المبلغ، مع العلم أنه لا يوجد في القانون الكويتي ما يجزم الهدية، وهذا موضوع مهم يجب على مجلس الأمة المقبل الالتفات إليه لسد هذا النقص التشريعي.

أما الوجه الثاني، فيتمثل في قضية رشوة للموظف العام، وطبقاً للنص المذكور لا تقع هذه الجريمة إلا إذا توفر شرط مفترض، وهو صفة الموظف العام، فضلاً عن توافر ركني الجريمة، إذ يتمثل الركن المادي في عرض يقدم إلى الموظف في شكل فائدة أو اقتراح بفائدة للقيام بعمل أو امتناع أو إخلال بواجب من واجبات وظيفته، فإذا قبل الموظف هذا العرض وقعت الجريمة.

ويتمثل الركن المعنوي في القصد الجنائي من علم وإرادة، فالجريمة لا تقوم إلا إذا كان الموظف عالماً بأن المبلغ مقابل القيام بعمل أو الامتناع أو الإخلال بواجب من واجبات الموظف الوظيفية.

> **نعيش في دولة مؤسسات رغم أنني أرى نوعاً من التراخي والتردد**
>
> **نافذة الإحالة إلى النيابة مفتوحة وقد تشمل شركات ورجال أعمال**
>
> **20 قضية حتى الآن تشكل لغطاً وتثير المخاوف**
>
> **عند صدور قانون غسل الأموال اعتبره البعض رفاهية!**
>
> **العقوبة تصل للحبس 10 سنوات ومصادرة ما غُسل بالقيمة نفسها**
>
> **يحقّ للسياسي الرجوع على مَن اتهمه بالغسل إذا ثبتت براءته**
>
> **لا يوجد في القانون الكويتي ما يجزم الهدية وهذا نقص تشريعي يتعيّن الالتفات إليه**
>
> **«وحدة التحريات» لا تلغي دور أمن الدولة أمام النيابة... لكل منهما تقريره**

العسعوسي متحدثاً للزميل رضا السناري (تصوير سعود سالم)

أركان جريمة غسل الأموال؟

قال العسعوسي إن المشرع بين من خلال المادة الأولى من القانون أن جريمة غسل الأموال تتحقق عندما يسعى الفاعل إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، أو عائدات أي جريمة، وقبل الكلام عن وجود جريمة غسل الأموال المراد البحث عن أركانها لابد التحقق بداية من وجود ما نسميه بالشرط المفترض.

وتابع «ينحصر هذا الشرط في وجود جريمة سابقة على غسل الأموال، وهي العائدات غير المشروعة المراد إخفاؤها والتي تسمى بالجريمة الأولى المتحصل منها على تلك الأموال، وقد تكون تجارة مخدرات أو تجارة سلاح أو تجارة الرقيق أو تهريب عملة أو تهريب بضائع من الجمارك».

ولفت العسعوسي إلى أنه على القائمين بدور المراقبة البحث عن وجود جريمة سابقة تحصلت عنها تلك الأموال، فإذا تبين أنها دخلت بطريقة مشروعة، أو كانت عائدات كإرث أو وصية ينعدم وجود الشرط المفترض وهو قيام الجريمة الأولى، ما يترتب عليه انعدام وجود جريمة غسل الأموال.

ويمكن أن تكون الجريمة الأولى جناية أو جنحة أو مخالفة، لأن المصطلح الذي استخدمه المشرع يتسع لهذه الأوصاف القانونية، على خلاف بعض التشريعات التي تتطلب أن تكون الجريمة الأولى جناية أو جنحة، ثم يأتي بعد ذلك ركنا الجريمة المادي والمعنوي، وهذا يتمثل في إجراء عملية غسل الأموال، مع العلم بأنه متحصل عليها من جريمة، أو من فعل من أفعال الاشتراك بها.

غسل الأموال بديل للاقتصاد الخفي

أوضح العسعوسي أن غسل الأموال وتبييض الأموال مصطلحان يلتقيان في دلالة مفهومهما، الذي يعني استخدام حيل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة، وغير قانونية لإضفاء الشرعية القانونية عليها، موضحاً أن هذا يشمل الأموال المكتسبة من الرشوة والاختلاسات والغش التجاري وتزوير العقود ومكافأة أنشطة الجاسوسية، وأن هذه الظاهرة الخبيثة إحدى ثمار العولمة الاقتصادية.

وبين أن غسل الأموال، وتبييض الأموال اصطلاح عصري، بديل للاقتصاد الخفي، أو اقتصاد الظل، وهو كسب الأموال من مصادر غير مشروعة، وخلطها في أموال حلال، واستثمارها في أنشطة مباحة شرعاً وقانوناً لإخفاء مصدرها الحرام، في مسعى للخروج من المساءلة القانونية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية.

وأفاد العسعوسي بأن لمصطلح غسل الأموال تعريفات عديدة، إلا أنها متفقة في المضمون، موضحاً أن المشرع عرّف هذه الجريمة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، حيث قرر أنها «عملية أو مجموعة عمليات مالية أو غير مالية تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو عائدات أي جريمة وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع، ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف أو تحويل أموال أو عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جريمة أو إخفاء أو تمويه مصدرها».

الأنباء

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تخلي سبيل «فاشينستا» بكفالة 1000 دينار وتواصل التحقيق مع 3 آخرين

عبدالكريم أحمد

أخلت النيابة العامة قبل قليل سبيل إحدى شهيرات وسائل التواصل الاجتماعي «ش.خ» بكفالة 1000 دينار. وواصلت النيابة التحقيق مع ثلاثة مشاهير آخرين، وهم: «م.ب» و«ف.ف» و«ع.ع»، وتعد هذه الدفعة الثانية من مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي الذين تحقق معهم النيابة العامة على خلفية تضخم حساباتهم البنكية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	١٤	١٥٩٥٧

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استمرار حجز مرشح وزوجته و5 نساء بتهمة شراء أصوات

قررت النيابة العامة أمس حجز مرشح لانتخابات مجلس الأمة وزوجته مديرة الحملة النسائية و5 نساء من أقربائها، عن تهمة شراء الأصوات في الدائرة الرابعة، بعد أن تم ضبطهم من قبل رجال المباحث.

وأنكر المرشح التهم الموجهة إليه من شراء أصوات المواطنين، مقابل مبلغ مالي لكل صوت، والقسم على القرآن الكريم على التصويت للمرشح مقابل مبلغ مالي، وذلك بعد أن أعد مقرا انتخابيا مجهزا بأصوات الناخبين والتواصل معهم عبر 6 مواطنات يقمن بالاتصال بالناخبين، وحثهم على التصويت له، وانهم في حال رغبوا ببيع أصواتهم، عليهم الحضور الى المقر الانتخابي للتفاهم.

وتتلخص الواقعة بورود معلومات إلى إدارة مباحث محافظة الفروانية، تفيد بوجود عملية شراء أصوات لصالح أحد المرشحين بالدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة 2020، وبتكثيف التحريات والتي أسفرت عن وجود منزل في احدى مناطق الدائرة الرابعة يتم به إدارة عملية شراء أصوات لصالح المواطن.

وعليه فقد تم استصدار إذن من النيابة العامة بتفتيش المسكن، وضبط كل من يدير عملية شراء الاصوات، وضبط المبالغ النقدية والأوراق الخاصة بعمليات البيع، وبعد مراقبة المسكن تمت عملية المداهمة، والتي أسفرت عن ضبط 6 مواطنات يقمن بعملية شراء الأصوات، وضبط مبلغ مالي وقدره 2779 ديناراً، و46 ظرفاً بداخل كل منها مبلغ نقدي 200 دينار، وكشوفات وأوراق خاصة بأسماء الناخبين، وجهاز كمبيوتر يحتوي اسماء الناخبين كافة، وهواتفهم في الدائرة.

وبمواجهة المتهمات بما أسفرت عنه التحريات، أقررن بأنهن يقمن بشراء الأصوات من الناخبين، واملاء القسم عليهم وتسليمهم المبلغ النقدي المتفق عليه، وذلك لصالح أحد المرشحين بالدائرة الرابعة، وانهن مجرد موظفات يقمن بما يملى عليهن من المرشح حسب الاتفاق، مقابل راتب شهري لحين انتهاء الانتخابات البرلمانية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	١	١٤٩٥٧

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

براءة نائب حالي من غسل الأموال

| كتب رضا السناري |

علمت «الراي» أن النيابة العامة استبعدت شبهة جريمة غسل الأموال ضد أحد النواب الحاليين، وتم حفظ القضية المثارة ضده إدارياً.

وبينت المصادر أنه «تمت إحالة النائب إلى النيابة على خلفية تهم تتعلق بتضخم حساباته، معززة بشبهة غسل أموال، إلا أن التحقيقات التي فُتحت في هذا الخصوص، والتحريات التي جُمعت، أظهرت براءة النائب من هذه التهمة، حيث رأت النيابة أنه لا تنطبق على حساباته المالية هذه الشبهة».

إخلاء سبيل شفاء الخراز بكفالة 1000 دينار

أخلت النيابة العامة، أمس، سبيل إحدى مشاهير «السوشيال ميديا» شفاء الخراز بكفالة مالية قدرها ألف دينار.

وقد وجهت للخراز تهم إدارة حساب لرحلات جماعية في «إنستغرام» من دون إذن من الجهات المختصة، وارتكاب جريمة غسل أموال والمتحصل عليها من الجرائم الإعلانات والدعايات من دون الحصول على الترخيص من الجهات المختصة، وعدم التزامها بالقيد بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة، وبالإعلان عن السلع والخدمات من دون الحصول على ترخيص التجارة والصناعة، ومخالفة قانون حماية المستهلك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	٢٠	١٤٩٥٧

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المبالغ التي لا سند أو فاتورة لها تدخل ضمن تهم «غسل الأموال»

النيابة العامة تطلب فواتير الـ30 مليون دينار لـ«المشاهير»

القبس - خاص

أكد مصدر مسؤول لـ **القبس** أن النيابة العامة طلبت من المشاهير المتهمين بغسل الأموال تسليم جميع الفواتير للمبالغ المشبوهة المقدرة بـ30 مليون دينار.

وشدد المصدر على أن النيابة أكدت ضرورة تسليم جميع الفواتير ليتم حصرها، مشيراً إلى أن الأموال المحصلة التي لا فواتير أو سند لها ستدخل ضمن جريمة «غسل الأموال».

وبيَّن أن بعض المتهمين أكدوا أثناء التحقيقات استحالة استخراج تلك الفواتير، حيث إنها تعود إلى سنوات ماضية، وبرروا أن أغلبهم كان يمارس أعماله بشكل غير منظم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٢	١٦٨٩١

الجريدة
أحكام قضائية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» تبرئ الطبطبائي

قضت محكمة التمييز الجزائية أمس، برئاسة المستشار صالح المريشد، ببراءة النائب السابق د. وليد الطبطبائي، وألغت حكم محكمة الاستئناف القاضي بسجنه 7 سنوات مع الشغل والنفاذ، وذلك على خلفية اتهام النيابة العامة له بناء على شكوى قدمتها طليقته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١١-٩-٢٠٢٠	١-٢	٤٥٢٤

القبس
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

طالبت بتعويضٍ.. قيمته 51 مليون دولار

«الكويتية الأولى» تخسر قضية ضد الجيش الأميركي

مي مأمون

قضت محكمة أميركية فدرالية بعدم أحقية شركة KBR ومقاولها من الباطن الشركة الكويتية الأولى للتجارة والمقاولات First Kuwaiti Co بالمطالبة بتعويض، قيمته 51 مليون دولار من الحكومة الأميركية؛ بسبب عدم التزام بعض شروط التعاقد.

ووفقاً لموقع جوفرومنت كونتركتس نافيجيتور، يعد هذا القرار مهمّاً للمقاولين في جميع الصناعات، نظراً إلى الحجم الكبير المتوقع للمطالبات المتعلقة بـ«كوفيد - 19»، والتي تنطوي على تأخير بسبب الحكومة أو وقت التعطّل عن العمل، ويوفر القرار إرشادات جديدة حول ما يجب على المقاولين إظهاره لإثبات مدى صحة تكاليف المقاول من الباطن.

وتتعلق القضية بعقد من الباطن لشركة KBR مع «الكويتية الأولى» لنقل مقطورات إلى العراق.

ومن واقع حيثيات القضية، قال القاضي نيومان: «كان يتعيّن تسليم هذه المقطورات على وجه السرعة؛ فالجنود كانوا ينامون في المدارس المهجورة أو في الخيام أو المركبات، أو حتى يفترشون الأرض نياماً».

وكلّف الجيش الأميركي KBR تسليم أكثر من 18000 مقطورة إلى مواقع متعددة في العراق بحلول نهاية 2003، وهو الموعد النهائي الذي كان مهمّاً لأسباب معنوية وتكتيكية، قامت شركة KBR بدورها بالتعاقد من الباطن مع الشركة الكويتية الأولى.

واعتمدت كل من KBR و«الكويتية الأولى»، على تعهّد الحكومة الأميركية في العقد بتوفير حماية عسكرية لهذه العملية المهمة، وأكدت KBR أن انتهاك الحكومة هذا التعهّد منع شركة الكويتية الأولى من تسليم المقطورات في الوقت المناسب.

وقدمت KBR مطالبة بقيمة 51 مليون دولار لتكاليف العقود من الباطن الناجمة عن الوقت الضائع، الذي يُزعم أنه ناتج عن فشل الحكومة

> لعدم تسريع تسليم مقطورات للجنود في العراق نهاية 2003

في توفير حماية عسكرية، وتشمل في الأساس وقت توقف الشاحنات والمقطورات والسائقين.

وخلصت الدائرة الفدرالية إلى أن KBR لم تثبت صحة تكاليف العقد من الباطن بسبب عيوب، تتمثّل في: لم يكن لدى «الكويتية الأولى» عدد الشاحنات المتاحة على الحدود دائماً، والتي يفترض وجودها وفق العقد، وبالتالي، حتى لو تم توفير قوة حماية فلن تتمكن الشركة من توصيل المقطورات بالسرعة المتفق عليها.

ويفترض العقد أن جميع التأخيرات على الحدود كانت نتيجة عدم كفاية قوة حماية، على الرغم من أن بعض التهديدات الأمنية كانت ستؤخّر عمليات التسليم حتى مع توفير حماية كافية، في حين قامت KBR بحساب «أيام توقف العمل» من دون إثبات بالبيانات أو السجلات، ووجدت المحكمة أنه من غير المعقول أن الشركة الكويتية الأولى لم تسجل «المدة التي انتظرتها الشاحنات» على الحدود وأن KBR «لم تقدّم أي بيانات على الإطلاق» لدعم تقديراتها.

وقالت KBR إن معدل التكلفة اليومية يقدّر بـ 300 دولار لكل شاحنة ومقطورة وسائق، كان مدعوماً فقط بشهادات جماعية، على الرغم من أن «الكويتية الأولى» لديها وثائق إضافية أكثر دقة، وافتراض المعدل اليومي 300 دولار بشكل غير صحيح بالنسبة إلى جميع أيام التأخير المزعومة لكل مقطورة كانت متصلة بشاحنة وسائق، على الرغم من تفريغ بعض المقطورات وتخزينها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-١٣	١٧	١٦٨٩١

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة لندنية حكمت عليها بالسجن 8 أشهر مع إيقاف التنفيذ... مع إلزامها بإعادة التأهيل نفسياً

إدانة مُحتالة «من مواليد الكويت» بسرقة حقيبة سائحة كويتية في بريطانيا

| كتب عبدالعليم الحجار |

قضت محكمة بريطانية، أخيراً، بالسجن لمدة 8 أشهر مع إيقاف التنفيذ على امرأة «من مواليد الكويت»، بعد ثبوت إدانتها بسرقة حقيبة سائحة كويتية احتوت مقتنيات شخصية فاخرة بـ76 الف جنيه إسترليني (نحو 100 الف دولار اميركي)، وذلك في واقعة حصلت قبل عامين تقريباً.

ووفقاً لما نشرته وسائل إعلام بريطانية من بينها صحيفتا «ذا صن» و«ديلي ميل»، فإن تفاصيل الواقعة تعود إلى شهر سبتمبر 2018 عندما جمعت رحلة على متن قطار من محطة «لندن بادينغتون» إلى محطة «كارديف سنترال» بين مواطنة كويتية تدعى (ف. ش.) وامرأة من مواليد الكويت تدعى (هـ. ف.) وهي أم لطفلين ومقيمة في بريطانيا منذ أن كانت في السادسة من عمرها.

ووفقاً لما جاء في مستندات القضية، فإن المدانة (هـ. ف) اقتربت خلال الرحلة من السائحة الكويتية واصطنعت معها دردشة ودية بعد أن أخبرتها بأنها من مواليد الكويت، لكن هدفها الحقيقي كان متمركزاً على الرف الذي كان فوق السائحة الكويتية الثرية، والذي كان عليه حقيبتها التي كان واضحاً أنها شديدة الفخامة وكان في داخلها مقتنيات شخصية فاخرة قدرت قيمتها الإجمالية بما يعادل 100 ألف دولار تقريباً، وشملت ساعات ثمينة ومجوهرات وأقراطا وقلادات ذهبية.

ومن خلال تلك الدردشة المغرضة، نجحت (هـ. ف) في إلهاء المواطنة الكويتية عن حقيبتها، ولدى وصول القطار إلى محطة «كارديف سنترال» نهضت المحتالة واستأذنت لتنزل، لكنها أخذت حقيبة المواطنة الكويتية من دون أن تنتبه الأخيرة إلا بعد نحو 65 كيلومتراً، عندما وصلت إلى وجهتها في مقاطعة سوانسي.

صورة تجميعية تبدو فيها المدانة والمحطة التي نزلت فيها بعد السرقة

وتقدمت المواطنة الكويتية آنذاك ببلاغ إلى الشرطة التي بدأت تحرياتها إلى أن نجحت في تحديد هوية المحتالة وإلقاء القبض عليها وإحالتها إلى المحاكمة.

وبعد أشهر من الاستجوابات ثم جلسات الاستماع، اعترفت (هـ) في النهاية بسرقة الحقيبة، وفي ضوء ثبوت التهمة عليها، قررت هيئة المحكمة معاقبتها بالسجن لمدة 8 أشهر مع إيقاف التنفيذ حفاظاً على مصلحة ومستقبل طفليها، وإلزامها بالخضوع لبرنامج إعادة تأهيل نفسي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٢٤	١٤٩٥٨

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقار الموسوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١٠/٨ - قاعة - ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩/٣٩٨ بيوع /٣

المرفوعة من: نجاة محمد حسن محمد الكندري

ضـــــــد: ١ - عبدالعزيز محمد عبدالله العنزي
٢ - عهود مجبل سعيد العازمي
٣ - بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار: (طبقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٩٩ بمنطقة منطقة سعد العبدالله - قطعة رقم ٩ - قسيمة رقم ٢٦٢ - من المخطط رقم (م/٣٨٧٩٧) ومساحته ٤٠٠م٢.
- بجلسة ٢٠١٧/١١/٥ قمنا بالانتقال إلى منطقة سعد العبدالله - قطعة رقم (٩) - قسيمة رقم (٢٦٢) - شارع (٩١٤) - منزل رقم (١) بحضور طرفي التداعي وتمت المعاينة كما يلي:
- العقار عبارة عن قسيمة تطل على شارع واحد ومكون من دورين ونصف وتكسية العقار من الخارج موزاييك لون بيج والعقار له ثلاثه مداخل.
- الدور الأرضي يتكون من ديوانية ملحق بها حمام وباقي الدور الأرضي صالة رئيسية بها حمام وصالة داخلية وغرفة ماستر ومطبخ وغرفة خادمة ملحق بحمام وغرفة سائق بحمام.
- الدور الأول يتكون من جزئين جزء غرفتين ماستر والجزء الأخر شقة مكونة من صالة وثلاثة غرف ومطبخ وحمامين.
- الدور الثاني نصف دور شقة واحدة صالة وثلاثة غرف ومطبخ وحمامين.
- السطح به غرفة خادمة وملحق بها حمام والعقار تكيف مركزي وكامل التشطيب.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره ٢١٠٠٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـــثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مسحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامســاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادســاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامنـــاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٣-٩-٢٠٢٠	٤	١٦٨٩١

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- عزيزة محمد حسن الحدب، 48 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55507770
- صالح عبدالعزيز مهدي الموسوي، 15 عاماً، (شيع)، تلفون: 99950666
- مسير عيد مجبل الظفيري، 62 عاماً، (شيع)، تلفون: 66235544
- زهرة علي المصيليخ، أرملة/ عبدالمحسن سليمان السبع، 87 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99641078
- عبدالله سحيم حزام الهاجري، 68 عاماً، (شيع)، تلفون: 97180180، 99559525
- طلال عباس محمد غريب محمد علي، 41 عاماً، (شيع)، تلفون: 69630505
- مكية ناجي علي القلاف، زوجة/ يعقوب أحمد محمود الأشوك، 66 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99551410، 50202502
- بندر سفاح ضاحي الصليلي، 53 عاماً، (شيع)، تلفون: 97982906، 99753225، 99803396
- سالم موسى بكر البكر، 82 عاماً، (شيع)، تلفون: 66166177، 94498861

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الاحد ١٣-٩-٢٠٢٠

الوفيات

- دانة سعد عبدالله الدوخي، 19 عاماً، (شيعت)، 99618822، 66662271، 55822357
- فريد عبدالرحمن عبدالعزيز العثمان، 76 عاماً، (شيع)، تلفون: 99748177، 99635011
- وداد عبدالله عيسى المطوع، أرملة/ علي سعدون البدر، 74 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99376218
- هنوا مجبل مزيد، أرملة/ حربي ادهام غنيم الزيد، 81 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99744028، 99656106، 98870444
- عبدالله أحمد حسن الحمادي، 65 عاماً، (شيع)، تلفون: 98000833، 99772995، 66620641
- خيرية عباس حسين الشطي، أرملة/ فيصل إبراهيم الشطي، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 65505010
- علي عبدالعالي جبر الجبر، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 97798977
- لولوه علي حسين الرومي، زوجة/ محمد ماجد صقر الماجد الغانم، 79 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99034000، 99046287
- قاسم محمد حسين الفيلكاوي، 78 عاماً، (شيع)، تلفون: 69690029، 69696987
- حسين عبدالرحمن الخراز، 93 عاماً، (شيع)، تلفون: 97117400، 99663848
- عبدالكريم عبدالله عبدالكريم العيسى، 65 عاماً، (شيع)، تلفون: 99022858

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الجمعة ١١-٩-٢٠٢٠